الموظفون الفلسطينيون سيتلقون رواتبهم كعاملين لدى البنك

قرار الرباعية بدفع رواتب موظفي السلطة عن طريق البنك الدولي حرر حكومة حماس من مسؤوليتها ولم يلزمها بتغيير مواقفها

■ «الرباعية» ـ الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة ـ التي تنسق السياسة الخارجية والدعم الدولي للفلسطينيين قررت في اجتماعها الأخير أن تحول الموظفين الفلسطينيين في السلطة الفلسطينية الى موظفين لدى البنك الدولي.

فهذا في الحقيقة، هو المغزى الفعلي لما تم الاتفاق عليه «التسوية التي تتجاوز حماس» حيث ستُنقل الاموال لمساعدة الفلسطينيين التي بلورت سياستها هذه الـ «الرباعية» من اجل التخفيف من حدة الازمة الاقتصادية القاسية التي تعم المناطق الفلسطينية في أعقاب أداء حكومة حماس اليمين وتشكيلها الحكومة.

فهذه المبادرة، التي وُلدت في عقل الرئيس الفرنسي، تبشرنا باقامة صندوق مساعدات دولي خاص ستتم ادارته والاشراف عليه من قبل البنك الدولي وبواسطته سيتم دفع رواتب ما بين 130 ـ 140 ألفاً من العاملين في الاجهزة الأمنية والوزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية. وبذلك، يحكي لنا زعماء هذه الـ «الرباعية» بأنهم سيثبتون قدرتهم على تجاوز حكومة حماس دون الاعتراف بها، وفي نفس الوقت تقوية مؤسسة الرئاسة وأبو مازن الذي عن طريقه وبواسطته سيتم دفع الرواتب للموظفين الفلسطينيين العاملين في المناطق.

هذه الادعاءات وغيرها تُنذرنا بشيء جديد. ففلسطين انتخبت حكومة، وعلى هذه الحكومة المنتخبة أن تُدير أمور موازنتها: أن تجبي الضرائب من المواطنين الذين انتخبوها وأن تشد الحزام على نفقاتها التي ليس لديها أي شيء تنفقه عليها. فلا يُعقل أبدا أن تكون حكومة منتخبة وبطريقة ديمقراطية وتتنصل قبل كل شيء من دفع رواتب موظفيها والعاملين لديها وأن تدحرج هذه المشكلة الى باحة المجتمع الدولي.

وحكومة حماس في هذا الموضوع لم تأت بجديد. فموضوع الكرم والحصول على المعونات ليست جديدة وكانت منذ ايام الرئيس السابق للسلطة ياسر عرفات. فعرفات، كما نعلم، وضع نصب عينيه هدفا وأراد تحقيقه على حساب العالم المتحضر، فأقام جهازا بيروقراطيا عسكريا ضخما يُطيع أوامره ويخدم المصالح التي يديرها، ولهذا الغرض كان يجمع مليارات الدولارات من دافعي الضرائب في العالم الغربي سنويا وشهريا. ومع الشكر للدعم والكرم الذي أُغدق على الفلسطينيين وعشرات الوزراء ومساعديهم ونوابهم ومكاتبهم وأقسامهم ودوائرهم المختلفة ومجالسهم المحلية، الى جانب الوضع الأمني الذي اهتم عرفات كثيرا في دعمه من خلال محاولة تحويله الى جيش تابع له.

والآن انتقلت هذه القطاعات السياسية الفاسدة الى أيدي حماس، وهذا ما تم ـ ولم لا؟ لأن هذه معنية باستمرارية هذه الترتيبات السابقة. وأنها سوف تنجح بذلك اذا تمكنت بفضل المبادرة الفرنسية والتي تبنتها «الرباعية» الى شيء عملي يمكن تنفيذه، وبذلك يتم تحويل 130 ـ 140 ألفاً من موظفي السلطة الفلسطينية الى ما يشبه موظفي البنك الدولي ويواصلون عملهم (مع أن نسبة كبيرة منهم ارتفعت رواتبها فجأة عشية الانتخابات التشريعية)، فهذه الرواتب والفروقات سوف تُدفع اعتبارا من الآن من صندوق البنك الدولي، وكأنهم فعلا موظفون رسميون لديه. وبذلك فان حكومة حماس سوف تتحرر من مسؤوليتها في وضع الموازنة وأن تشعر بالسرور من ابتعادها عن دائرة الخطأ والعقاب.

سيطرتها على الجمهور الفلسطيني سوف تتعزز، ولن تضعف كما يعتقد البعض. سوف تتمكن من التباهي أمام ناخبيها: ها قد حصلت على ما ينقذ وضعكم المعيشي، وهذا بفضل ضغوطنا على المجتمع الدولي الذي فشلت جهوده بتحويلنا عن برنامجنا السياسي بما في ذلك امكانية الضغط على اسرائيل لتغيير مواقفها.

الوضع الاقتصادي السيىء جدا لدى السلطة الفلسطينية هو عبارة عن ناتج فعلي ومباشر للانتفاضة والارهاب (الذي أضر بالفلسطينيين أكثر من غيرهم)، وكذلك من استمرارية الاحتلال الاسرائيلي (والذي أضر باسرائيل أكثر من غيرها)، وكذلك من حالة الفساد الكبير في اوساط السلطة الفلسطينية نفسها. ولكي تُنفذ عملية اصلاح أساسية وجذرية في شروط الحياة المعيشية لدى الفلسطينيين فالمطلوب هو تسوية سياسية اسرائيلية ـ فلسطينية.

ولذلك، طالما أن حماس ترفض شروط المجتمع الدولي والتي وضعتها «الرباعية»، فلا يجوز تحويل اموال المساعدات لاجهزة السلطة ومؤسساتها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وللأسف، فان المجتمع الدولي تنازل اختياريا عن موقفه الرافض والضاغط الذي أعلنه أمام حماس ـ ضغط الاموال ـ وفوت فرصة تاريخية بأن يفرض على حماس كجسم سلطوي أن يُغير موقفه من خلال المثلث السلطوي المتمثل في الميزانية والادارة والسياسة.

ما الذي يمكن للدول الداعمة أن تفعله ازاء حالة الفقر القاسية في المجتمع الفلسطيني؟ هل تمد يد العون والمساعدة الانسانية الفورية والكبيرة للسكان الفلسطينيين، أو للمنظمات الانسانية التي تعمل على انقاذ ومساعدة الفلسطينيين بصورة منفردة، هل تعالج قضايا البطالة، تعالج قضايا الاولاد وكبار السن، هل تمول العيادات الصحية والمستشفيات والمدارس الفلسطينية، كل هذه التساؤلات طُرحت أمام المجتمع الدولي وحظيت بالاهتمام، ولكن لا يجوز بأي حال من الاحوال أن تُدفع رواتب لموظفين، وسياسيين وذوي الزي العسكري الذين يخضعون حاليا لحكومة حماس عن طريق قرار الرباعية إلا اذا كانت حكومة حماس ليست أهلا للقيام بوظيفتها ككحكومة، واذا كان كذلك، فلتستقيل.

سيفر بلوتسكر
خبير اقتصادي ومحلل استطلاعات
(يديعوت احرونوت) 2006/5/11

التسوية المالية التي تلوح في الافق تسليم بوجوب التعايش مع حكومة حماس خشية انهيار السلطة كلها

■ يتوجب بل ومن الممكن الخروج من الورطة التي نشأت مع انتخاب حكومة حماس. هذا ما يعتقده على الاقل غسان الخطيب وزير العمل السابق في الحكومات الفلسطينية الاخيرة.

ان لم تنجح حكومة حماس في اداء دورها فقد يكون البديل اسوأ بكثير حسب اعتقاده: انهيار السلطة ومنظومة الخدمات في الضفة وغزة والفوضى التي تؤدي الى الكوارث الانسانية والمخاطر الامنية الفادحة. لا يشك احد في أن الخطيب من انصار حماس. هو من قادة حزب الشعب (الشيوعي سابقا) وذو رؤية ليبرالية تنادي بالاتفاق السلمي مع اسرائيل.

الخطيب شريك في الاعتقاد بأن اسرائيل رابحة سياسيا من وجود حكومة حماس في السلطة ـ كل سياستها احادية الجانب تحصل على دعم حماس. قيادة حماس هي «لا شريك» صارخ وهي تعفيها بصفتها هذه من التفاوض مع الفلسطينيين وتجنبها تقديم التنازلات الملموسة. حماس هي الاخرى راضية عن مقاطعة اسرائيل لها. هي ليست معنية بشريك اسرائيلي يضطرها لاجراء المفاوضات والتنازل عن مواقفها الايديولوجية التقليدية.

حماس واسرائيل شريكتان إذن من الناحية الاستراتيجية في موقف «اللا شريك» وان واصل اسماعيل هنية محاولات اقناع الجهاد الاسلامي وغيره بايقاف اطلاق القذائف على اسرائيل كما يفعل في الايام الاخيرة فمن المحتمل حدوث هدوء أمني لم نشهد له مثيلا منذ سنوات.

يتبين ان هناك تسوية مالية تلوح في الافق بحيث تتيح لحكومة حماس ان تؤدي وظيفتها وان تحافظ على بقائها. قرار الرباعية الدولية في نيويورك في وضح النهار بالامس سيتمخض عن آلية دفع الرواتب لعشرات الاف موظفي السلطة الذين تعمل اغلبيتهم في الخدمات الحيوية والتعليم والصحة. أي ان المعلمين والعاملين في المستشفيات في الضفة وغزة سيحصلون على رواتبهم من الصندوق الدولي الذي يدفعها الى حساباتهم مباشرة من دون أن يمر المال بمكاتب حماس. القرار لا يسري على الاجهزة الامنية الفلسطينية التي يخضع نصفها الى الرئيس بصورة تامة. لا يعارض احد تحويل المال لعباس حتى يصرف الرواتب لاتباعه.

عدة الاف من عناصر الاجهزة الامنية والشرطة بصورة اساسية يخضعون لوزارة الداخلية التابعة لحكومة حماس. حسب ما يتبين سيحصلون على رواتبهم من العوائد الضريبية المتدنية التي تجبيها الحكومة الفلسطينية. بقيت مشكلة العوائد التي يتوجب على اسرائيل ان تدفعها للسلطة والمجمدة لديها الان بقيمة 50 مليون دولار شهريا ـ وهي نفس القيمة التي يتوجب على السلطة دفعها لاسرائيل مقابل الكهرباء والوقود. هذه المبالغ يمكن أن تخصم أي ان اسرائيل ستواصل مقاطعة السلطة وعدم الدفع لها والسلطة في المقابل لن تدفع لاسرائيل.

هذه تسوية هشة جدا والكثيرون يعارضونها. وسيكون هناك من يعترضون عليها في اوروبا وامريكا واسرائيل. حكومة حماس تستطيع اعتبار هذه التسوية اهانة وانتزاعا للصلاحيات من بين يديها. وهي ايضا ليست مريحة للانظمة العربية التي تعتبر نجاح حماس في اداء دورها تشجيعا للمعارضة الاسلامية في بلادها ـ وبرهانا على ان الحكومة الاسلامية قادرة على الحكم.

الحكومات العربية اتبعت حتى الان خطوات لافشال حكومة حماس الا انها تخشى في نفس الوقت من انفراط هذه الحكومة ـ بعد ان تبين في الاسابيع الاخيرة ان ذلك يعني انهيار السلطة كلها من دون ادنى شك.

الجميع يعرفون الان ان كل ما فعلته حركة فتح واسرائيل والدول العربية لزعزعة مكانة حكومة حماس لم ينجح فالجمهور الفلسطيني مخلص لها. لذلك اصبح من الافضل على ما يبدو البحث عن طرق للتعايش معها.

داني روبنشتاين
مختص في الشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/5/11

بعد مرور ايام قليلة على ولايته لوزارة الدفاع

تصريحات بيرتس بشأن ميزانية الأمن عديمة المسؤولية

■ يطلب الذين يتولون اعمالا رفيعة احيانا، الى الجمهور ووسائل الاعلام «مئة يوم من الرحمة»، كمهلة يكون في امكانهم خلالها أن يدرسوا بهدوء موضوعات عملهم. هذا طلب مشروع، لكن من يتولى عملا جديدا ويسارع الى اطلاق تصريحات بعيدة المدى يفقد حقه في ايام الرحمة.

في يوم الخميس الماضي أدى عمير بيرتس القسَم لولاية وزارة الدفاع في الحكومة الجديدة، وفي يوم الاحد من هذا الاسبوع حل محل شاؤول موفاز بمراسم رسمية. وفي الغد أقام لقاء أول مع حلقة من هيئة القيادة العامة، وجد من الصحيح فيها أن يعلن: «أرى نفسي سورا واقيا لجهاز الأمن في كل النقاشات العامة، وفي جميع النقاشات للموازنة بيقين».

يصعب أن نحدد ما هو الاسوأ في هذا التصريح: أهو التملق البارز للضباط الكبار أو عدم المسؤولية، الذي يُعبر عنه بالوعد الجارف بمعارضة كل اقتطاع، وليكن ما كان، من ميزانية الدفاع. على أية حال، لا مناص من استنتاج أن هذا التصريح يبشر بالسوء فيما يتعلق بطابع وعادات عمل ومقدار مسؤولية الشخص الذي وُلي أمننا في السنين القريبة.

ميزانية الأمن هي الكبرى والأكثر تعقيدا بين جميع موازنات المكاتب الحكومية. توجد فيها عشرات الآلاف من التفصيلات. من غير أن تكون خبيرا كبيرا بالموضوع، يعرف كل من يخدم في الجيش الاسرائيلي «جيوبا» كثيرة، الاسراف فيها هو المعيار. لم يأت بيرتس معه الى وزارة الدفاع بشخص ذي تجربة، مثل عامي ايلون أو افرايم سنيه، يساعده في أن يقرر ما هو الحيوي وما هو الفضول. ولكن في غضون أقل من 48 ساعة من لحظة توليه عمله غدا يرى نفسه مخولا الاعلان عن أن كل شيء حيوي وعن أنه لن يتخلى عن أي شيء.

تقتضي مواد كثيرة في ميزانية الدفاع فهما عسكريا واستراتيجيا عميقين. بحسب نشرات اجنبية، يطلب سلاح البحرية أن يشتري غواصة واحدة على الأقل، تستطيع اطلاق صواريخ ذات دفع ذاتي تحمل رؤوسا متفجرة غير تقليدية، بالاضافة الى الغواصات الثلاث الموجودة. الحديث هنا عن نفقة تبلغ الى مئات ملايين الدولارات من اجل الشراء والتزود وعشرات ملايين الدولارات كل سنة للتشغيل والصيانة. هل يُحتاج الى هذا أم لا يُحتاج؟ المؤكد هو أنه يُحتاج الى الدراسة.

وهناك مشروع يثير الاختلاف وهو دبابات «المركباه (طراز 4)». منذ حرب يوم الغفران لم تُصرف في العالم حرب شغلت فيها قوات المدرعات دورا حاسما. وبرغم ذلك، هناك من يزعمون أن الدبابة قد ظلت «ملكة المعركة» وأنه ينبغي الاستمرار بامداد الجيش الاسرائيلي بدبابات متقدمة. في هذه القضية توجد ايضا اعتبارات اخرى، لان أكثر معدات الدبابة (ما عدا المحرك) تُنتج في اسرائيل، ووقف الانتاج سيسبب فقدان اماكن عمل. يجب أن تُحتسب احتسابا صحيحا الاعتبارات الاستراتيجية، العسكرية والاقتصادية، من اجل التوصل الى القرار. هل يعرف عمير بيرتس كيف يفعل ذلك؟ أشك في ذلك كثيرا. هل يستطيع فعل ذلك في غضون يومين؟ لا بوضوح.

تكمن في ميزانية الأمن مئات الملايين من الشيكلات، اذا لم تكن المليارات، المخصصة للمستوطنات. ففي غضون عشرات السنين فهم رؤوس المستوطنين واصدقاؤهم في وزارة الدفاع كيف يُخفون هذه النفقات تحت أسماء «ساذجة». إن دراسة أساسية للموضوع فقط ستكشف أي الأجزاء من الميزانية تُخصص لتعزيز المستوطنات، وجزء كبير منها مُعد للاخلاء في المستقبل القريب ـ حتى بحسب اقوال وزير الدفاع الجديد.

ان وعد بيرتس بأن يكون «سورا واقيا لجهاز الأمن في كل النقاشات للميزانية»، يشير الى أن الرجل، مثل عائلة آل بوربون لحينها، لم يتعلم شيئا ولم ينس شيئا. مع كونه زعيما للهستدروت عمل «سورا واقيا» لكل مصلحة ـ سواء أكانت مشروعة أم مرفوضة – للجان العمال القوية. يبدو أنه ينوي الاستمرار في هذا الطريق وزيرا للدفاع ايضا.

هذه خيبة أمل شديدة لكل من أغراهم التصويت من اجل حزب العمل، وعلامة تحذير لكل مواطني الدولة، ينبغي أن نأمل أن يكشف رئيس الحكومة ووزير المالية عن مسؤولية أكبر وعن تقدير أكبر مما كشف عنه وزير الدفاع الى الآن.

رامي طال
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/5/11

عمير بيرتس

المستوطنون فقدوا سحرهم عند كثير من الاسرائيليين حينما كانوا على حلف تاريخي مع شارون

■ في نهاية السبعينيات وبدء الثمانينيات شاركت أكثر من مرة في الجولات الدائبة لاريبل شارون في أنحاء يهودا والسامرة، والتي بسط في اثنائها خططه المستقبلية ـ هنا ستقام مستوطنة، وهنا ستقام مدينة، وهنا ستُبنى منطقة صناعية. في البدء اعتقدت، مثل غير قليل من الاسرائيليين الآخرين، أن الرجل تتلاعب به الخيالات. لم يمض زمن طويل حتى برهن شارون للجميع على أنه ليس هاذيا وأن ما وعد به انفذه. ابتدأت الخريطة تتغير سريعا: فقد صودرت عشرات آلاف الدونمات بطرق مختلفة، وجيء بالجرافات الى مواقع قفر وأُقيم الكثير من المستوطنات.

الصلة التي نشأت بين الجنرال العلماني ذي الحضور القوي وبين واضعي القبعات بدت غير ممكن فصمها وسحرت كثيرين: فها هم اولاء متدينون وعلمانيون مُحبون للبلاد يعيدون الى حضن الأمة اراضيها الساكنة ويقيمون عليها عشرات بل مئات من المستوطنات، والأحياء والتجمعات المدنية. النقد الذي صدر عن اليسار الاسرائيلي ودول كثيرة في العالم، احتجت على السلب وتغيير الخريطة من جانب واحد، لم يهم القائمين بالعمل وعلى رأسهم شارون. فقد بدا لهم الاستيطان عملا مقدسا. وقد سوغت الغاية الوسيلة. كان النقاد في نظرهم قليلي الايمان، لم يفهموا مقدار عظم اللحظة، وكارهين لشعبهم ووطنهم، أرادوا افشال مُحققي الحلم لكي يتملقوا أمم العالم والعدو العربي.

كان يبدو ما وُجد الحلف بين شارون والمستوطنين أن أكثر الشعب معهم وأن المعارضين للمستوطنات قلة لا يؤبه بها. إن التحول الحاد لشارون وضع حدا لهذه الصلة، التي غيرت الخريطة وغيرت حياتنا أجمعين. لم تعد هناك بعد جولات في أنحاء الضفة الغربية، ولا مشاورات مع صديقه الجيد زئيف حفير (زمبيش)، من قادة المستوطنين. وكأن التحول السياسي الذي قام به شارون قد لاشى السحر وغير زاوية رؤية أكثر الاسرائيليين.

بعد عشرات السنين من البريق اللامع لصورة «الطلائعيين الحقيقيين»، بدا المستوطنون فجأة لأكثرنا متشددين، اذا ما استمروا في طريقهم فسيجرون الدولة الى نهاية أليمة. إن انفصام الرابط الرائع بينهم وبين بطل الحرب ذي الغُرة البيضاء، الذي منحهم من بين ما منحهم إياه المنعة والقوة، ضاعل صورتهم وأضعف مكانتهم. فمنذ اللحظة التي توجهوا فيها الى مناضلة شارون، أضعفوا أنفسهم أكثر فأكثر.

قام شارون بما يخصه، سواء باقامة المستوطنات أو في اضعاف أساسها الاخلاقي والايديولوجي، والآن بقي حلفاؤه في الماضي وحدهم. لا يوجد بعد زعيم علماني بعظمه يقف الى جانبهم ـ فليس نتنياهو وليبرمان قادرين على اعادة الزخم الذي فُقد وعلى اعادة ما ساق مئات آلاف الاسرائيليين الى تأييد مشروع الاستيطان بحماسة.

لقد عادوا ليكونوا ما هم عليه حقا: قلة منغلقة مترفعة، تأخذ خيرات الدولة من غير احتساب لاحتياجات الأكثرية. لم يعودوا يُجلونهم ـ حتى ان رئيس الحكومة المنتخب ايهود اولمرت لم يخف الاعلان في بدء طريقه عن أنه يرى المهمة الرئيسة لحكومته تغيير الخريطة. لقد قال ذلك من غير أن يهتز له جفن ومن غير أن يتحرك ساكن. لأن السحر زال، وتلاشى، ومن الخير أن الأمر كذلك.

يهودا ليطاني
كاتب يساري
(يديعوت احرونوت) 2006/5/11

الحقائب المهمة بالحكومة الاسرائيلية انتهت بأيدي سياسيين محترفين كانوا ضباطا صغارا بالوحدات الالزامية

■ يشغل في هذه الحكومة الجديدة ضابطان كبيران سابقان، الى جانب اثنين آخرين كانا يقودان جهاز «الشاباك». ولا أحد من هؤلاء مسؤول عن واحدة من الوزارات الأكثر أهمية. فالحقائب المهمة وضعت في أيدي سياسيين محترفين من الذين كانوا ضباطا صغارا في الوحدات الالزامية. ففي حكومات سابقة، وتحديدا في تلك التي تشكلت منذ حرب حزيران (يونيو) 1967، كان عدد الضباط الكبار أكثر بكثير، وعددهم وصل في بعض الاحيان الى سبعة. واثنان من رؤساء الاركان السابقين وجنرال واحد شغلوا منصب رئيس الوزراء، ومجرد تولي هؤلاء الثلاثة لرئاسة الوزراء ـ اسحق رابين وايهود باراك واريئيل شارون ـ لسنوات طويلة يشكل نحو خُمس الوقت الذي تشكلت فيه حكومات اسرائيل. التغيير الذي طرأ حاليا أصبح مادة سلسة لدى الكتاب من الذين سارعوا للقول بأنه قد يكون من الأفضل أن تكون الدولة قد «تخلصت» من الجنرالات وانتقلت الى أيدي «المدنيين»، ويدعي البعض بأن ضباط الجيش الكبار سيواجهون صعوبة في التأقلم مع هذا الوضع الجديد، فهؤلاء يعتقدون أن انجازاتهم في الزي العسكري تكفي لتأهيلهم من اجل خوض مسار يوصلهم الى الملوكية في الدولة. فهم مطبوعون بطابع واحد، والخدمة لعشرات السنين بالزي العسكري جعلتهم ينظرون الى الواقع من خلال علامة التصويب في السلاح.

هذه الادعاءات مصدرها ساحة علم الاجتماع، وحسب هذا الادعاء فان الاشخاص الذين تشكلوا على هذا النحو ويسيرون برفقة اشخاص تبلورت شخصياتهم في أطر اجتماعية شبيهة، فانهم يسلكون مثل هذا السلوك ويدافعون عن سلوك أمثالهم دون ترو وبتلقائية. وجمع «الجنرالات» في رزمة واحدة برز في تلك المناوشات (اللفظية) التي دارت مؤخرا، قبل بضعة اسابيع في مركز حزب العمل. فمن جانبه الاول وقف هناك الزعيم «المدني» عمير بيرتس، ومن جانبه الآخر كان هناك ثلاثة من الجنرالات المتقاعدين من الذين شعروا بخيبة الأمل عندما ظلوا خارج الحكومة وأخذوا يهاجمونه.

النظرية جيدة، لكنها لا تصمد أمام امتحان الواقع. فقد شغل حتى الآن عشرة من رؤساء الاركان في برلمانات سابقة الـ 17 جنرالا ومعهم 7 برتبة لواء. بعضهم عمل لسنوات طويلة، وآخرون لم يصمدوا طويلا وفروا الى حياة بعيدة عن السياسة. كان من بينهم من طبع بصمته الشخصية على مستقبلنا وحياتنا، وآخرون ممن لم نعرف لهم أي تأثير. رؤيتهم السياسية انفردت على كل الاوضاع والصعاب من اليسار المتطرف (الجنرال ماتي بيلد) وحتى اليمين المتطرف (الجنرال رفائيل ايتان، رحبعام زئيفي واللواء ايفي ايتام وآريه الدار). وكان هناك من شكل احزابا جديدة ووعدوا بكل حزم بأن يُطهروا السياسة ويضعونها على مسار جديد (يغئال يادين، رفائيل ايتان، رحبعام زئيفي، افيغدور كهلاني، وأخيرا عوزي ديان). وهناك من انضم الى احزاب قديمة وانزرع فيها طويلا. وفي نفس السياق، كان هناك من اختلفت أمزجتهم، وكانوا منفردين ووحيدين أمثال موشيه ديان، وشخصيات عامة أمثال يغئال الون، وبارزين أمثال ايهود باراك وجامحين أمثال عيزر وايزمن، فلا يقوى أي عالم اجتماع على الادعاء بأن جميع هؤلاء أصحاب توجهات واحدة ورؤية واحدة، أو نظرية تفكير من مدرسة واحدة. أمر واحد مشترك بينهم جميعا، سواء الموجودين أو الذين كانوا: لا أحد منهم رفع يده في أي يوم من الايام على النظام الديمقراطي، ولا أحد منهم فكر في تطويق الكنيست بالدبابات. حتى هذا اليوم كان هناك سياسي واحد فقط نظم عملية استيلاء عنيفة على الكنيست، وهو «العريف» في الجيش البولندي سابقا، الديمقراطي، مناحيم بيغن. فالجيش، منذ زمن طويل، ليس جيش الشعب بالمقاييس المعروفة في ايام سابقة، ولكنه مع ذلك احدى بوتقات المجتمع الأساسية والمهمة فيه. ففي السابق جرى تصنيف معظم ضباطه الكبار ضمن المجموعة المعروفة بأنهم «من مواليد البلاد» ومن أصل غربي (اشكنازي)، وانهم من العلمانيين، ومن سكان الكيبوتسات والمستوطنات الزراعية. إلا أن الأمر تغير الآن وأصابه الكثير من الخلط في اوساط المراتب العليا في الجيش الاسرائيلي. وهذه حالة واضحة: فمستوى أبناء العائلات المهاجرة حديثا الى البلاد يرتفع ويرتقي تدريجيا، بما في ذلك الشرقيون منهم، والمتدينون، والدروز واشخاص جاءوا من مراكز الضواحي والاوساط الاجتماعية والجغرافية. وبما أن المراتب العسكرية العليا تعتبر بؤرة ومعين السياسيين، فاننا نفهم من ذلك بأن الانتماء اليها أصبح نهجا مُتبعا لدى من يريد أن يشق طريقه الى مراكز القوة والتأثير في الدولة ومن اوساط كانت هامشية الى ما قبل وقت قصير. بذلك، فان هذا النهج يخدم الديمقراطية ولا يتقاطع معها كما يعتقد البعض، الذين يُسوقون النظريات بدلا من أن يفهموا الواقع الذي يتعارض معهم.

اولمرت متحدثا لبيريز في احدى جلسات الكنيست

يارون لندن
كاتب يساري
(يديعوت احرونوت) 2006/5/11

وعود وزيرة التربية معاكسة لما يجب أن تفعله في الوزارة لرفع مستوى التعليم

■ ليس من الممكن التنافس مع طيبة قلب يولي تامير. ففور دخولها الى وزارة التربية والتعليم، حددت لنفسها هدفين واضحين: وجبة ساخنة لكل طفل حتى «لا يبقى تلميذ واحد جائع»، ومنع إقالة ألف معلم.

ممثلو المعلمين الذين تمت دعوتهم لمراسم الاحتفال بدخولها الى المنصب، تأثروا جدا. ران ايرز، رئيس نقابة المعلمين قال: «اليوم نحن نبتسم وننظر الى الأمام بأمل وسرور». لماذا الاستغراب؟ فتامير، كما هو معروف، ترفض تقرير دوبرات، إلا أنها مستعدة لتبني «الاصلاح الذي أعده المعلمون لانفسهم».

رئيس بلدية بيتار عيليت، المستوطنة الاصولية الأكبر في المناطق، كان فرحا هو الآخر: «تعيين تامير هو عيد بالنسبة لي»، قال، «الآن يمكن لاطفالنا ايضا أن يحصلوا على وجبة ساخنة».

في شهر تشرين الاول (اكتوبر) 2005 قررت المحكمة العليا برئاسة القاضي مشآل حشين بأن المؤسسات التربوية الاصولية المتطرفة التي اختارت أن تكون خارج التعليم الاصولي المعترف به، لا تستحق الحصول على وجبات من الدولة. ولكن تامير أكثر رأفة وطيبة من حشين ايضا. هي لا تطالبهم بـ «تعليم اللباب» أو التاريخ أو المدنيات أو الرياضيات أو العلوم أو اللغة الانكليزية. وهي لا تحثهم على تزويد الاطفال بوسائل ومهارات عصرية حديثة تلائم الحياة العملية والابداع ـ إلا أنها مستعدة لمنحهم كل شيء، بما في ذلك وجبة غذاء. هذا تشجيع لمجموعة غير صهيونية وغير منتجة ومستخفة بمؤسسات الدولة.

تركيز تامير على مشروع التغذية تجاوز حدود المنطق. بدلا من التحدث عن وسائل لتحسين مستوى الانجاز والتحصيل العلمي ومستوى التعليم ومستوى المعلمين، تأتينا للتحدث عن استئناف مشروع التغذية ـ الذي أثبت فشله، ولذلك تم ايقافه قبل ثلاثين عاما. هل يتوجب أن تتحول المدرسة الى مطعم؟ وهل من الصحيح أن تُصرف مليارات الشيكلات في السنة على الوجبات الساخنة أم من الأفضل تزويد المدرسة بصفوف حاسوب متطورة؟ وهل من الصحيح أن اطفال اسرائيل لا يملكون الطعام في منازلهم؟ اذا كان الجواب نعم، فكيف اذا يعيشون خلال الاجازات الطويلة؟

تامير صرخت بأنها تريد أن تحصل على فوائض الميزانية العامة كاضافة لميزانية التعليم الخاصة. إلا أن هذه الفوائض جاءت من سياسة بنيامين نتنياهو التي ترفضها بشدة. لو كانوا قد طبقوا السياسة التي تنادي بها ـ المزيد من النفقات والاهدار الحكومي ـ لكان الاقتصاد اليوم في ازمة عميقة من دون مال في الخزينة، لا للتعليم ولا للرفاه.

يبدو أن تامير ليست مستعدة للادراك بأن المشكلة في جهاز التعليم ليست مالية. ابحاث كثيرة برهنت على أن الانفاق على التلميذ في اسرائيل أعلى منه في اغلبية الدول الغربية. الاقتصادي، البروفيسور فيكتور لافي، مستشار لوزارة التربية يقول ان اسرائيل موجودة في المراتب العليا في العالم من حيث النفقات الحكومية على التعليم، إلا أنها في آخر المراتب من حيث التحصيل الاكاديمي. الدكتور داني بن دافيد أجرى حساباته ووجد أن من الممكن توفير 3,5 مليار شيكل من الميزانية من دون المس بمستوى التعليم. وماذا عن النفقات البيروقراطية التي تعتبر من أعلى النسب في العالم؟

الجميع يعرفون ان جهاز التعليم في اسرائيل مُسرف وغير ناجع. هناك كليات كثيرة بلا داع، وسبع دوائر لوائية يتوجب اغلاقها، و800 مفتش بلا داع، و«ساعات هراء» وطبقات ادارية بلا داع في المدارس والدوائر اللوائية. الجميع يعرفون ايضا أن مدير المدرسة لا يستطيع أن يدير مدرسته لانه لا يستطيع إثابة المعلم الجيد، أو استبدال المعلم السيىء. أي أن هناك الكثير مما يجب فعله وتوفيره قبل التلويح في منع إقالة المعلمين.

ولكن تامير تسمع ذلك وتضحك. هي تعرف ما يحبه الجمهور، وهي تعطيه ما يريده بوجبات كبيرة. هي تعد الجميع بالمزيد والمزيد، حتى انها استطاعت اعطاء وعود للتلاميذ باجراء امتحاناتهم في كتب مفتوحة وربط مباشر مع الانترنت. من يحتاج الى أكثر من ذلك؟ هم سيقومون بنسخ الامتحانات والاجابات والحصول على نتائج ممتازة في امتحانات البغروت.

المشكلة الوحيدة هي أننا سنكتشف مع نهاية خدمة تامير في المنصب أننا ما زلنا على مسافة بعيدة في الخلف. ولكن لا حاجة للقلق. تامير تُعد الذريعة منذ اليوم: وزارة المالية ستقول ان هذه الوزارة لم تعطها الميزانية المطلوبة على الميزانية، ولذلك هي التي تتحمل المسؤولية ـ هذا صحيح لأنه من الذي سيتحمل المسؤولية اذا لم تكن هذه الوزارة؟

نحميا شترسلر
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/11